البحث رقم (٧)

أسلوب الطلب في آيات الكيد في القرآن الكريم

دراسة نحوية

الأستاذ المساعد الدكتور

إبراهيم عبود ياسين

جامعة كويا

كلية التربية

المدرس المساعد

ليث حازم محمود

طالب دراسات عليا

كلية التربية

ملخص باللغة العربية

أ.م.د. إبراهيم عبود ياسين
م.م. ليث حازم محمود

يهدف البحث إلى دراسة الأسلوب الطلبي الوارد في آيات الكيد في القرآن الكريم دراسة تركيبية توضح عن طريقها مميزات استعمال هذا الأسلوب في القرآن الكريم ولا ريب أنّ استعمال القرآن لهذه الأسلوب يختلف تماما عن استعمال متحدثي اللغة في جميع العصور، وقد اقتصرت الدراسة على أسلوبين من أساليب الطلب هما (فعل الأمر والفعل المضارع المقرون بـ«لا» الناهية)، وهذان التركيبان من تراكيب الجملة العربية، وهما من أساليب العربية الفصحى، وعن طريقهما يتبيّن للقارئ والمتلقي معنى ما يُراد بالجملة، ذلك أنّ تركيبهما يختلف عن بقية الجمل الطلبية، فالأمر فعل طلبي على جهة الاستعلاء، والنهي هو طلب الكف عن الفعل على جهة الاستعلاء، كما تطرّق البحث إلى بيان الفروق الدلالية بين الصيغ الطلبية المستعملة، وكذلك بالنسبة لحروف العطف المستعملة في بعض الآيات لا سيما حرفي (الفاء وثمّ)، كما أبرزنا مواضع حذف الضمائر من بعض الكلمات المستعملة في الآيات التي درسناها وبيان الغاية اللغوية والبلاغية والصوتية في حذف هذه الضمائر، وقد تطرقنا في البحث إلى بيان الخلافات التي وقعت بين النحاة والقرّاء، ومن ثمّ في نهاية العرض أبرزنا رأينا وأخذنا منهم ما توافق مع وجهة نظرنا، مبينين سبب ترجيحنا لرأي على رأي آخر. ونرى أنّ الضرورة تقتضي في تفسير أي آية من آيات القرآن الكريم أن ينظر إلى تركيب الآية المتكون من أفعال أو أسماء وحروف كون لها معان دلالية تؤدي إلى تغيّر معنى الآية، كما أنّه ينبغي النظر إلى ما قبل وما بعد الآية المراد دراستها وتفسيرها كون الآية جزء من نص لا يمكن عزلها عن نصها، وتفسيرها ودراستها على حدة.

THE METHOD OF THE REQUEST IN THE VERSES OF THE MACHINATION IN THE HOLY QURAN A GRAMMATICAL STUDY

Written by:
Ass. Prof. Dr. Ibrahim A. Yasin
Ass. Teacher Laith H. Mahmood

Summary

The research aims to structurally investigate the request method «style» contained in the verses of conspiracy in the Holy Quran to explain the distinctive use of this method in the Quran. Undoubtedly, the use of this method in the Holy Quran is quite different from the use of speakers of the language in all ages. The study was limited to two sets of the request method: (the imperative and the present tense verbs coupled with the prohibitive «not»), these two styles represent two Arabic sentence structures and also two of the classical Arab methods, through which the reader (the receiver) realizes the meaning of what the sentence meaning is, as their structure differs from the rest of the request sentences. The imperative is issued by a superordinate while prohibition is a request issued by the superordinate to cease doing an action. The research has also addressed the semantic differences between the request methods and the conjunctions used in some verses as (fa and thumma), also the positions of the omitted pronouns in the verses under investigation were highlighted and the linguistic, rhetorical and phonological significance of this omission was explained. We have also touched upon the disagreement and dispute among grammarians and readers. In conclusion, it is highly recommended that it is necessary in any interpretation of a verse from the Holy Quran to consider the verse construction consisting of verbs, nouns and conjunctions as they have semantic value that can alter the meaning of the verse. Also, in reading, interpreting and studying a verse, the preceding and following verses must be considered as the verse is part of a text that cannot be isolated from it.

تمهيد:

إنّ تركيبي الأمر والنهي تركيبان من تراكيب الجملة العربية، وهما من أساليب العربية الفصحى، وعن طريقهما يتبيّن للقارئ والمتلقي معنى ما يُراد بالجملة، ذلك أنّ تركيبهما يختلف عن بقية الجمل الطلبية، فالأمر فعل طلبي على جهة الاستعلاء(١)، والنهي هو طلب الكف عن الفعل على جهة الاستعلاء(٢)، فكلاهما مرتبط بطلب فعل على جهة الاستعلاء.

ومعناهما طلب الفعل بصيغة مخصوصة ولهما صيغ متنوعة، فإن كان الطلب بهما جرى من الأعلى إلى الأدنى كان "أمرا أو نهيا"، وإنْ كان من الأدنى إلى الأعلى كان " دعاء"(٣)، وإنْ كان من النظير إلى النظير كان "طلبا"(٤).

فهذه أوجه الشبه فيما بين الأمر والنهي.

وهما يفترقان في أنّ "الأمر" هو طلب الفعل وأداته "لام الطلب"، و"النهي" هو طلب الكف عن الفعل، وأداته "لا" الناهية أو الطلبية، ثمّ إنّ النهي لا خلاف بين النحاة في إعرابه وصيغته المتركبة من "لا" الناهية والفعل المضارع المجزوم بها، ويقع على فعل الشاهد والغائب على حدّ سواء(٥).

---

(١) ينظر: دلالات التراكيب لمحمد أبو موسى: ٢٤٦.

(٢) ينظر: دلالات التراكيب لمحمد أبو موسى: ٢٥٧.

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج: ١٧٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٨٩/٤، وشرح الرضي: ١٢٣/٤-١٢٤.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٨٩/٤.

(٥) ينظر: المقتضب للمبرّد: ١٣٤/٢، والاصول لابن السراج: ١٧٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٦٣/٤-٢٦٤.

أمّا فعل "الأمر" فهو نوعان في التعامل معه في الإعراب فهو "مبني ومجزوم" وهو رأي البصريين(١)، ونوع واحد في التعامل معه فهو " مجزوم دائما" وهو رأي الكوفيين(٢).

فذهب البصريون إلى أنّ الأصل في فعل " الأمر" أنْ تلزمه " لام الطلب" لإفادة معنى الأمر كـ "لا" في النهي، وعلى هذه الحال يجب أنْ يكون معربا – مجزوما– أمّا إذا تجرّد عن هذه –لام الطلب– فيرجع إلى أصله مبنيا، لأنّ الأصل في الأفعال "البناء"، وإنّما أعرب الفعل لمشابهته الاسم، فالإعراب أصل في الأسماء والبناء أصل في الأفعال، فلما زالت عنه مزية المشابهة بالأسماء رجع إلى أصله وهو البناء، وتتحقق المشابهة بأحرف المضارعة فإن زالت زال الشبه معها وعاد الفعل إلى أصله(٣).

فقولك " لِيَضْرِبْ" للغائب و"اضْرِبْ" للحاضر، بينهما فرق في تقدير الإعراب، وهذا التقدير إنّما يخضع لعوامل وعلل، فكان الأصل في "ليضرب" أن يكون مبنيا لأنّه فعل كما ذكرنا، والأفعال حقّها البناء، لكن لمّا شابه هذا التركيب الأسماء أُجري عليه إعرابها فأصبح مجزوما، ولما تجرّد عن "لام الطلب" وحرف المضارعة زال الشبه بينهما فعاد إلى أصله وهو البناء في قولك "اضرب".

---

(١) ينظر: المقتضب للمبرّد: ١٣١/٢.

(٢) ينظر: المقتضب للمبرّد: ١٣١/٢، وأمالي ابن الشجري: ٣٥٤/٢–٣٥٥، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: ١٨/٢–١٩.

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج: ١٧٣/٢، والجمل للزجاجي: ٢٠٨، وأمالي ابن الشجري: ٣٥٤/٢–٣٥٥، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: ١٧/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٣٠٦/٢–٣٠٧.

وإنّ السبب في حذفهما أي "لام الطلب وحرف المضارعة" لأمر الحاضر هو كثرة استعماله، وكثرة الاستعمال تستدعي الخفة فكان حذفهما من التركيب تخفيفا، فرجع الفعل في هذه الحال إلى أصله فأصبح مبنيا لا معربا.

وما ذهب إليه الكوفيون؛ بأنّه باق على حاله في الجزم بتقدير "لام الطلب" غير صحيح، لأسباب: منها ما ذكر في زوال المشابهة، ومنها ما هو من باب القياس على النظير في التقدير، فالجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء، وحروف الجرّ أقوى من حروف الجزم، كما أنّ الاسم أقوى من الفعل، وحروف الجرّ لا تعمل مقدّرة، فإذا كان القوي لا يعمل مقدّرا فامتناع العمل في الضعيف أولى[١]، وعليه فإنّ الفعل المضارع الواقع بعد "لا" الناهية و"لام الأمر" مجزوم[٢]، وفعل الأمر المجرّد عن "لام الأمر" مبني على رأي البصريين، ومجزوم بـ"لام الطلب" محذوفة وهو رأي الكوفيين[٣].

وكان حقّ الأمر والنهي أنْ لا يترتب عليهما جواب، ذلك لأنّهما غير مفتقرين إليه –حال الجمل الشرطية المفتقرة لذلك الجواب– لأنّ الكلام بهما تام المعنى، فإذا ما أمرت أو نهيت فإنّك إنّما تطلب من المأمور أو المنهي فعلا عليه عمله، وهذا لا يتطلب جوابا، لأنّك لا تريد وقوف وجود غيره على وجوده[٤].

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/٣٥٤–٣٥٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/٢٩١، ٢٩٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/٣٠٦–٣٠٧، وشرح الرضي: ٤/١٢٥.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/٣٠٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣/١٥٦٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣/١٥٦٩.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٢٧٤.

ولكن في بعض جملهما قد يأتي في تركيبهما جواب، ومتى ما أتى الجواب عومل معاملة الشرط، فيكون جوابهما مجزوما كما ينجزم جواب الجزاء بالجزاء، لأنّ جواب الأمر والنهي يرجع إلى أنْ يكون جزاء صحيحا.

فإنْ قلت "ادْرُسْ تَنْجَحْ ولا تَكْذِبْ تَفْلَحْ" فالتقدير يكون "ادْرُسْ إنْ تَدْرُسْ تَنْجَحْ" و"إنْ لا تكْذِبْ تَفْلَحْ"(١)، وسيأتي بيان الخلاف بين النحاة في موضعه إنْ شاء الله.

كما أنّ الفعل المضارع الواقع في جواب الأمر والنهي قد يكون مقترنا بالفاء، فإذا ما اقترن بها كان منصوبا باجماع النحاة(٢)، إلا أنّهم اختلفوا في الناصب له، وسيأتي بيان هذا الخلاف في موضعه إنْ شاء الله.

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٩٣/٣، والمقتضب للمبرّد: ١٣٥/٢، والأصول لابن السرّاج: ١٧٦/٢، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: ٦٥/٢.

(٢) الجمل للزجاجي: ١٨٥، وأوضح المسالك لابن هشام: ١٨٧/٤.

المطلب الأول:

فعل الأمر

وقد ورد فعل الأمر في قوله تعالى في الآية (١٩٥) من سورة الأعراف: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ شُرَكَآءَكُمۡ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ ١٩٥﴾.

فقوله تعالى ﴿قُلِ﴾ يقرأ بكسر اللام على أصل التقاء الساكنين ويقرأ بالضم اتباعا لضمة العين في (ادعوا)[١]، وجاء في الآية استعماله تعالى لألفاظ العقلاء للتعبير عن غير العقلاء[٢]، وقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ شُرَكَآءَكُمۡ﴾ أي الذين أشركتموهم فجعلتم لهم قسطا من أموالكم و﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾ والأصل (كيدوني) بالياء، حذفت هذه الياء لدلالة الكسرة عليها، وكذلك ﴿فَلَا تُنظِرُونِ﴾ أي (تنظروني) فلا تؤخروني[٣].

فسياق الآية سياق جملة فعلية مصدرة بفعل أمر هو (قل) ومتضمنة حرفي عطف هما (ثمّ والفاء)، كما اشتملت على حذف ياء المتكلم، فالفاء وثمّ من حروف العطف تعطفان ما يأتي بعدهما على ما قبلهما فتصيرانه في مثل حاله في الرفع والنصب والخفض والجزم[٤]، فـ«ثمّ» للترتيب مع التراخي[٥].

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٥٢/٤-١٥٣، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: ٦٠٨.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للزجاج: ٩٠٤/٣.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٣٦.

(٤) ينظر: الأصول لابن السراج: ٥٥/٢، والتفاحة في النحو للنحاس: ٢٢، واللباب للعكبري: ٤١٦/١، ورصف المباني للمالقي: ١٧٤، ٣٧٧، والجنى الداني للمرادي: ٦١، ٤٢٦، وأوضح المسالك لابن هشام: ٣٥٣/٣-٣٥٤، وشرح التصريح للأزهري: ١٥٣/٢، والأشباه والنظائر للسيوطي: ٩٧/٢.

(٥) ينظر: معاني الحروف للرماني: ١٠٥، وأسرار العربية لابن الأنباري: ٣٠٤، والإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي: ٣٩٤، واللباب للعكبري: ٤٢٢/١، والجنى الداني للمرادي: ٤٢٦، وأوضح المسالك لابن هشام: ٣٦٣/٣، والبرهان للزركشي: ٢٦٦/٤، وشرح التصريح للأزهري: ١٦٤/٢.

وقد تأتي لترتيب الأخبار لا لترتيب المخبر عنه نحو "علي كريم عالم ثمّ مغوار"(١)، وقد تأتي للتفاوت بين مرتبتين في قصد المتكلم(٢)، فهي على ذلك للتراخي في الزمان وهو المهلة، نحو قولك "رأيت زيدا ثمّ جاسما" فهناك مهلة زمنية تفرضها "ثمّ" بين رؤيتك لزيد وجاسم(٣)، وتكون للتباين في الصفات وغيرها من غير قصد مهلة زمانية بل ليُعلم موقع ما يعطف بها وحاله، أي تعظيم الحال فيما عُطف عليه وتوقعه وتحريك النفوس لاعتباره(٤)، وليس العطف بها كالعطف بالواو، وقد تأتي للاستئناف(٥).

أمّا الفاء فمعناها الترتيب(٦)، والتعقيب نحو "قام زيد فجاسم" أي أنّ قيام "جاسم" حدث بعد قيام زيد مباشرة من دون مهلة زمنية(٧)، ذلك لأنّ الفاء تفيد الاتصال والتعقيب بعضه ببعض(٨).

---

(١) ينظر: اللباب للعكبري: ٤٢٢/١، والجنى الداني للمرادي: ٤٣١، والبرهان للزركشي: ٢٦٦/٤.

(٢) ينظر: البرهان للزركشي: ٢٦٦/٤.

(٣) ينظر: تلقين المتعلم من النحو لابن قتيبة: ١٤٦، والأصول لابن السراج: ٥٥/٢، وحروف المعاني للزجاجي: ١٦، والإيضاح للفارسي: ٢٢٣، وشرح الرضي: ٣٤٢/٢، والطراز للعلوي: ٤٣/٢.

(٤) ينظر: البرهان للزركشي: ٢٦٨/٤.

(٥) ينظر: اللباب للعكبري: ٤١٦/١، والبرهان للزركشي: ٢٦٩/٤، والتصريح للأزهري: ١٦٥/٢.

(٦) أسرار العربية لابن الأنباري: ٣٠٤، واللباب للعكبري: ٤٢١/١، وأوضح المسالك لابن هشام: ٣٦١/٣، وشرح التصريح للأزهري: ١٦٠/٢.

(٧) ينظر: تلقين المتعلم من النحو لابن قتيبة: ١٤٥، وحروف المعاني للزجاجي: ٣٩، ومعاني الحروف للرماني: ٤٣، والطراز للعلوي: ٤٣/٢، وأوضح المسالك لابن هشام: ٣٦١/٣، والبرهان للزركشي: ٢٩٤/٤، وشرح التصريح للأزهري: ١٦٠/٢.

(٨) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٤٢/٣، وتلقين المتعلم من النحو لابن قتيبة: ١٤٦، وسر صناعة الإعراب لابن جني: ٢٥١/١.

وقد تأتي الفاء العاطفة للمهلة كـ"ثمّ"(١)، وتوجب أنّ الثاني بعد الأول أي أنّ الأمر بينهما قريب(٢).

إذن جميع النحاة واللغويين أقروا بوجود نقاط خلاف وتشابه بين استعمال حرفي العطف "الفاء وثمّ" فكلاهما من حروف العطف يشرك ما يأتي بعده بما قبله في الحكم والإعراب وكلاهما للترتيب، إلا أن استعمال الفاء يعني أن ما جاء بعدها قد جاء بعد الأول مباشرة دون مهلة زمنية، أمّا ثمّ؛ فما يأتي بعدها جاء بعد الأول بمهلة زمنية، ذلك لأنها أكثر حروفا من الفاء فدلالتها أكثر من باب أنّ كل زيادة في المبنى زيادة في المعنى، أي أنّ الفاء تفيد الاتصال وثمّ تفيد الانفصال، إلا أنّ سيبويه لا يرى فرقا بين استعمال "الفاء وثمّ" إذ إنّهما بمنزلة واحدة عنده إلّا أنّ العرب تستعمل "الفاء" أكثر من "ثمّ"(٣). وقد جاء استعماله تعالى لهذين الحرفين أدق استعمال، إذ استعملهما في هذه الآية مما يدلل على جمالية ودقة أسلوب القرآن الكريم في توظيفه لأساليب العرب الفصيحة فقوله تعالى ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ شُرَكَآءَكُمۡ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ ﴾ أي أخبرهم بأن يدعوا شركاءهم عليك، والله سبحانه وتعالى موقن بأنهم لن يستيجيبوا لهم ذلك لأنهم من الحجارة والخشب فكيف سيستجيبون لهم؟ وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدل على طول مدة زمنية يستغرقونها في دعوة شركاءهم ولذلك جاء استعمال القرآن لحرف العطف بعدها بـ "ثمّ" فيقول ﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾، ثمّ يأتي بعدها بحرف عطف آخر وهو الفاء والذي معناه

(١) ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي: ٣٩٣-٣٩٤، والجنى الداني للمرادي: ٦٢، والبرهان للزركشي: ٢٩٥/٤، والتسهيل لابن مالك: ١٧٥.

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج: ٥٥/٢، والإيضاح للفارسي: ٢٢٣.

(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٢٩١/١.

التعقيب دون فاصل زمني فيقول ﴿فَلَا تُنظِرُونِ﴾ أي لا تنظروني وتعطوني مهلة زمنية حتى آخذ حذري منكم ومن آلهتكم التي تزعمون، نلحظ هنا دقة الأسلوب في اختيار أبسط مقومات الكلام ألا وهي حروف العطف، فنجد استعماله لها بغاية الدقة بحيث تترتب عليها المعاني في الكلام، ويصدق قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ (النساء).

أمّا قوله تعالى في سورة هود ﴿فَكِيدُونِى جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ﴿٥٥﴾﴾، فتشبه الآية التي تحدثنا عنها في صيغتها التركيبية للمفردات والأدوات دون السياق التركيبي للآية، ففي كلا الآيتين فعل أمر هو نفسه "كيدون" وفي كلتيهما حرفي عطف هما "الفاء وثمّ" وكذلك في كلتيهما فعل مضارع مجزوم بـ"لا" الطلبية وهو "لا تنظرون"، فهما على ذلك فيهما نفس الأفعال والأدوات التركيبية التي تكوّن الجملة في العربية، إلا أنّ السياق التركيبي لهذه الآية جاء مخالفا لسابقتها، فاختلف السياق الدلالي في كلتيهما بمجرد تحويل حرف عطف مكان آخر وكذلك هو الأمر في إثبات "ياء" الخطاب وحذفها، وهذه كلها إنْ دلّت على شيء فإنّما تدلّ على سعة العربية في معاني مفرداتها اللغوية الدقيقة التي عن طرائق استعمالها في التركيب تعطي معانٍ لغوية فائقة الدقة في تحويل حرف مكان حرف أو اثبات حرف وحذفه، مما يضفي على جملة السياق التركيبي معان ذات دلالات عميقة من شأنها أن تبيّن للقارئ أنّه لا نظير في استعمال القرآن الكريم في السياقات التركيبية المتشابهة في ظاهر القرآن، وهنا تكمن معجزة نبينا محمد (عليه أفضل الصلاة وأتمّ التسليم) وهي القرآن، فبدأ سبحانه وتعالى في الأعراف بـ"ثمّ" دلالة منه كما ذكرنا على وجود مهلة زمنية تتناسب والسياق التركيبي والدلالي للآية كي

يستجمع المشركون أنفسهم، ويدعون شركاءهم للكيد بالرسول، أمّا هنا فبدأه بـ"الفاء" والفاء تعني التعقيب دون مهلة زمنية وهو ما يتناسب وسياق الآية الدلالي إذ ادّعى قومه أنّ بعض آلهتهم أصابه بسوء فقال القرآن على لسانهم في سورة هود: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾﴾ فجاء سياق الآية مصدّرا بالفاء أي إنْ كان ما تزعمون حقيقة فادعوا عليّ شركاءكم من دون الله كلّهم ولاتستثنوا منهم أحدا وهذا مفاد قوله: ﴿جَمِيعًا﴾ في الآية فهي دالّة على الحالية، وكذلك أنتم، فادعوهم وإيّاكم، لتكيدوا لي بزعمكم الآن ودون تأخير، طالما أنّي أنكرت عليكم آلهتكم وتبرأت منها على مسمع منكم وآلهتكم، فلتصنعوا بي ما شئتم إنْ استطعتم فعل شيء، فربي معي وهو يحميني ويقيني كيدكم وأنا متوكل عليه، ثمّ جاء قوله تعالى على لسان نبيه ﴿ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ﴿٥٥﴾﴾، و"ثمّ" كما ذكرنا أنّها حرف عطف يفيد التراخي أي وجود مهلة زمنية، ودلالته في هذه الآية –والله أعلم– أنّه لما علم أنّهم لن يستطيعوا أن يكيدوه الآن، لا هم ولا آلهتهم مجتمعين، وعلم أنّه سيطول بهم الأمر في دعاء آلهتهم حتى يكيدوا به قال لهم "ثمّ لا تنظرون" أي لاتعطوني وقتا آخذ فيه حذري منكم لا الآن ولا في أي وقت آخر، واصنعوا بي ما شئتم من أنواع الكيد دون علم مسبق منّي في أي وقت تريدون، كي لا تقولوا بأني قد أخذت حذري منكم، فأنا لا أخافكم لأنّ ربي معي وهو ناصري عليكم ومانع كيدكم وكيد آلهتكم كما تزعمون عنّي[1].

(١) ينظر: مجمع البيان للطبرسي: ٢٢٤/٥–٢٢٥، والكشاف للزمخشري: ٤٨٨، والتفسير الكبير للرازي: ١٣/١٨–١٤، والبحر المحيط لأبي حيان: ٢٣٣/٥–٢٣٤، وروح المعاني للآلوسي: ٨٢/١٢–٨٣.

فهذه الآية من أعظم آيات الرسل في التحدي إذ يكون الرسول لوحده والكفار جماعة كثيرة فيقول لهم " كيدوني ولا تنظرونـي"(١)، وقيل إنّ الخطاب للقوم دون الآلهة وكان قومه قوما جبّارين عظاما في الهيئة والقوة، والآلهة من الحجارة والخشب، وإنْ كانت آلهتهم حسب زعمهم قد أصابته بالسوء وهي من الحجارة والخشب، فهم أقدر من الآلهة على إلحاق الأذى به لأنّهم أحياء، وهذا فيه تحد صارخ لهم ذلك أنّ الحيّ القوي العظيم الهيئة والقوة إذا لم يقدر على فعل شيء فكيف يقدر عليه حجر أو خشب؟(٢)، كما تعبّر هذه الآية –من وجهة نظرنا– عن القاعدة الذهبية في محاكاة العقل البشري وهي أنّك إذا ما أردت أن تخاصم شخصا على جهله وقلّة علمه فخاصمه بما يعتقده هو وبما فكره مشغول به، لا أنْ تحاكمه بما تعتقده أنت، فالحكم حينئذ سيكون أبلغ غاية وأقوى تأثيرا في عقله وفكره.

كما ورد الأمر في سياق الشرط في قوله تعالى من سورة المرسلات ﴿فَإِن كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ فَكِيدُونِ ﴿٣٩﴾﴾، فسياق الآية سياق جملة شرطية مصدرة بحرف الشرط "إنْ" الداخل على الفعل الماضي "كان" ومعموليها، وهي فعل الشرط، وجواب الشرط هو فعل الأمر "كيدوني" مصدرا بالفاء الرابطة، فإنْ الشرطية تنقل الفعل الماضي من دلالة المضي إلى دلالة الاستقبال، أمّا الفعل الناقص "كان" فإنّه لا يفيد دلالة زمن بعينه إلا عن طريق القرائن التي تأتي معه فتبيّن زمنه، وهنا عن طريق حرف الشرط فقد تمّ تخصيص زمنه للمستقبل، أمّا جواب الشرط "كيدوني" المقرون بالفاء، وهذه الفاء واجبة الذكر كما يرى ابن مالك ذلك أنّ فعل الشرط

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج: ٥٨/٣، ومعاني القرآن للنحاس: ٣٥٨/٣.

(٢) ينظر: مجمع البيان للطبرسي: ٢٢٥/٥، وروح المعاني للآلوسي: ٨٣/١٢.

وجوابه اختلفا من حيث الصيغة، فيقول: "إذا جاء الجزاء على غير ما هو الأصل فيه وجب اقترانه بالفاء ليعلم ارتباطه بالشرط، وتعلق أداته به، لما لم يكن على وفق ما يقتضيه الشرط، وذلك إذا كان جملة اسمية أوطلبية"(١)، أو غيرها، كما أنّ لهذه الفاء معنى الجزاء فهي لا تأتي إلا ومعنى الشرط فيها موجودا(٢)، ويرى سيبويه أنّه إذا دخل على هذا الفعل الفاء أو الواو أو ثم فإنه يُجزم لأن هذه الحروف يُشرِكنَ فيما دخل فيه الأول، ويجوز في هذا الباب أن تُعرب الفاء سببيةً، ولا يجوز في (ثم) لأنَّها لا تنصب بـ (أن) مضمرة(٣)، ويرى المخزومي أنّ السبب في دخول الفاء على جواب الشرط ليست شكلية، وإنّما هي لدواع دلالية تتعلق بأصل صيغة الشرط، ذلك أنّ صيغة فعل الأمر الذي هو جواب الشرط تعارض دلالة فعل الشرط(٤)، فإذا تقرّر أنّها عاطفة كان فعل الأمر بعدها مجزوما على فعل الشرط المجزوم محلا، أمّا إذا ما تقرّر أنّها رابطة فلا يكون ما بعدها داخلا في حكم ما قبلها، وعلى هذا يكون فعل الأمر مبنيا، وسواء كان مجزوما أم مبنيا فإنّنا لا نرى أيّ تغيير يطرأ على الجملة من الناحية المعنوية، خلا البناء أو الجزم، وهي في هذا واحد كون علامة الجزم والبناء في الأفعال الخمسة هي حذف النون، أي أنّ التغيير الحاصل في نوع الإعراب لا في الوظيفة والدلالة، ولبيان معنى الصورة التركيبية التي تكونت منها الآية لابدّ من العود على السورة ككل لبيان الوحدة التركيبية والصورية واللغوية، فلا بدّ للتركيب

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ٧٦/٤.

(٢) ينظر: المقتضب: ٥٩/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٨٨/٣-٨٩.

(٤) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٨٧-٢٨٩.

اللغوي في أي نص لغوي أنْ يكون متصلا بما موجود قبله من الأفكار، وهو ما يعبر عنه بالوحدة المقالية للنص، فكل نص يعبر عن نقطة أراد أنْ يبرزها دون غيرها من النقاط أو الأفكار، وهذه الوحدة اللغوية والفكرية في سورة المرسلات تتحدث عن الذين يكذبون بيوم القيامة(١)، فتعرض السورة لأحوال المكذبين بذلك اليوم في الدنيا والآخرة، إلى أنْ تأتي ساعة الحسم وهي مقابلتهم لرب العزة الله سبحانه وتعالى مالك الكون وخالقه، بعد أنْ جعل عليهم الحجة والبرهان في ضلالهم واستحقاقهم للعذاب في الدار الآخرة، فأنتم اليوم بقبضتي بعد أنْ كنتم تكذبون بمجيء هذا اليوم، فأين كيدكم وحيلكم التي كنتم تحتالون بها على من أرسلت إليكم بالحق، علما أنّ كيدكم الذي فعلتموه مسبقا لم يفلح معكم في شيء، بل هو ما أوصلكم إلى ما أنتم عليه اليوم من الخزي والمذلّة. فهذا يوم الفصل يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون فلا محاجة ولا جدال ولا إذن أساسا حتى بالإقرار من أجل الاعتذار، لأن الله تعالى قد ألغى حجة الإنسان بما أرسل إليه من النذر والرسل البشرية والطبيعية، ففي هذا اليوم ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٥﴾﴾، هذا يوم الفصل جمعناكم والأولين، أي أنّكم مجموعون أيها المكذبون أنتم والأولون، فكما أهلكنا الأولين ثم أتبعناهم الآخرين فكذلك نجمعهم كلهم يوم القيامة فلا يغيب عنا أحد(٢)، ﴿فَإِن كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ فَكِيدُونِ ﴿٣٩﴾﴾، فالله تعالى يقول للمكذبين ها أنتم مجموعون مع أقرانكم منذ قيام الساعة، فماذا أنتم فاعلون بتجمعكم هذا، وهل هو مفيدكم في شيء ؟ هل لا يزال لديكم نفس التفكير؟ فكلكم موجودون مجموعون ولكن لا ينفعكم ذلك في شيء، ففي هذا اليوم لا ينفعكم مكركم ولا كيدكم ولا

(١) ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: ٤٢٨/٢٩.

(٢) ينظر: التفسير البسيط للواحدي: ١٠٣/٢٣-١٠٤.

جمعكم فويل لكم أيّها المكذبون بلقاء هذا اليوم. فإنْ استطعتم حيلة أو وسيلة – كالتي كانت لكم عندما جاءتكم رسلي، وذلك ظنّا منهم أنّهم غالبون لا مغلوبون بكيدهم – تخلصكم مما أنتم عليه من الذل والمهانة فأتوا بها[١]، أو إنْ استطعتم حيلة تمتنعون بها عني فأتوا بها[٢]، وجاء التعبير القرآني عن الكيد مسبوقا بالفاء التي تفيد التعقيب دون مهلة زمنية، ذلك أنّ المقام لا تنفع معه مهلة زمنية مرجوة، فهم في ذلك اليوم أمام واقع حالهم مما كانوا يكذبون مجيئه، ومعناه: إنّكم كنتم تزعمون في الدنيا أنّ لكم كيدا ضدّ من آمنوا بي، فإنْ كان ما تزعمون صحيحا، فأتوا به الآن كي تنقذوا أنفسكم مما أنتم فيه من العذاب الذي ستلقونه في جهنّم، أمّا حذف "ياء" المتكلم المفعول به، فيدل على ضعف كيدهم وصغر شأنه أمام الله ﷻ، وعلى ذلك جاء الحذف استصغارا لشأنهم وأنّه لن يكون منهم كيد أبدا، والغرض منه هو تعجيزهم عن فعل ذلك[٣]، وهو بمثابة العذاب النفسي، وكان لأسلوب الشرط إفادة التوبيخ على ما كانوا عليه قبلا في إيذائهم لأنبياء الله وأتباعهم[٤].

أو أنْ يكون المراد بيوم الفصل هو الفصل بين الحق والباطل، وهو نوعان، الأول ما بين العبد وربّه، وهو ما ليس بحاجة إلى فصل فيه ذلك أنّ العبد سيقرّ ويعترف بذنبه، أمّا الثاني والذي هو بحاجة إلى الفصل فهو فيما بين العباد أنفسهم، – وهذا والله أعلم هو أقرب للمراد – فيأتي الرجل فيقول يارب هذا

(١) ينظر: التفسير البسيط للواحدي: ١٠٥/٢٣.

(٢) ينظر: تفسير الماوردي: ١٨٠/٦.

(٣) ينظر: الكشاف: ٢٩١/٦.

(٤) ينظر: التفسير الكبير للرازي: ٢٨١/٣٠، والتحرير والتنوير لابن عاشور: ٤٤٢/٢٩.

ضربني وهذا قتلني وهذا أكل مالي فافصل بيني وبينه، وهذا هو المقصود بقوله ﴿هَٰذَا يَوۡمُ ٱلۡفَصۡلِۖ جَمَعۡنَٰكُمۡ وَٱلۡأَوَّلِينَ ٣٨﴾، إذ لابدّ من إحضار جميع الناس فلا يجوز الحكم على الغائب غير الحاضر، فتعالوا يا من ظلمتم هؤلاء الناس بضربهم أو قتلهم أو حبسهم أو أكل أموالهم بالباطل وأتوا بحيلكم ومكركم الذي كنتم تحتالون به على هؤلاء الناس في أكل أموالهم أو ضربهم كي تخلصوا أنفسكم مما يتهمونكم به، وهم في مقام لايستطيعون فيه الكذب، فيكون لهم عذابا روحيا، وهذا قمة المهانة والمذلة(١).

وجاء فعل الأمر "أجمعوا و ائتوا" من قوله تعالى من سورة طه الآية (٦٤): ﴿فَأَجۡمِعُواْ كَيۡدَكُمۡ ثُمَّ ٱئۡتُواْ صَفّٗاۚ وَقَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡيَوۡمَ مَنِ ٱسۡتَعۡلَىٰ ٦٤﴾، وكلاهما فعلا أمر للحاضر ولذلك جاء الأمر منهما غير مقترن بـ"لام الطلب"، فقوله تعالى ﴿فَأَجۡمِعُواْ كَيۡدَكُمۡ﴾ قد اختلف المفسرون فيه، فقيل هو من كلام فرعون وقيل هو كلام السحرة بعضهم لبعض، والظاهر أنّه من كلام السحرة(٢)، كما أنّ القرّاء اختلفوا في قراءته، فقرئ بهمزة وبغير همز، فبالقطع أي تحقيق الهمزة يكون معناه العزيمة والإحكام، وتقدير الكلام يكون: اعزموا كلكم على كيد موسى مجتمعين له ولا تختلفوا فيختلّ أمركم، أما بالوصل أي تخفيف الهمزة فمعناه: جيئوا بكل كيد لكم لتعارضوا موسى(٣)، وهكذا يكون المعنى: لا تدعوا شيئا من كيدكم إلّا جئتم

(١) ينظر: التفسير الكبير للرازي: ٢٨١/٣٠.

(٢) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان: ٢٣٩/٦.

(٣) ينظر: الحجة لأبي علي الفارسي: ٢٣٢/٥، والتفسير البسيط للواحدي: ٤٥٣/١٤، وتفسير القرآن للسمعاني: ٣٣٩/٣، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: ٨٩٥.

به، أو جيئوا بكل ما تقدرون عليه ولا تبقوا منه شيئا[١]، وقيل إنّ المقصود في الآية هو الجمع لا الإجماع بدليل قوله تعالى في الآية التي تسبق هذه الآية ﴿فَتَوَلَّىٰ فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ ﴿٦٠﴾﴾ وعليه يكون المعنى: ليكن كيدكم مجمعا عليه حتى لا تختلفوا فيما بينكم كالمسألة المجمع عليها[٢]، أمّا قوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱئْتُوا۟ صَفًّا﴾، ففيه معنيان: الأول أنّ الصفّ المصلّى وهو موضع للجمع يجتمع فيه الناس للصلاة، فيكون المعنى أنّه في يوم العيد –يوم الزينة– اجتمعوا في المصلّى الذي نجتمع فيه في العيد للصلاة، والمعنى الثاني: أنْ يكون معنى الصف الاجتماع المنظم، فيكون المعنى: ائتوا صفا واحدا مجتمعين لأنّه أهيب في عيون الرائين وأنظم لأمركم وأشد لهيبتكم[٣]، وعن طريق ما ذكرناه من أقوال المفسرين في هذه الآية يمكن التوصل إلى تفسير دقيق لهذه الآية عن طريق تحليلها تركيبيا وهو: إنّ قوله تعالى ﴿فَأَجْمِعُوا۟﴾ بتحقيق الهمزة لا بتخفيفها –والله أعلم– ذلك أنّ من استدل على تخفيف الهمزة استدل على الآية التي تسبقها إذ جاء اللفظ بـ"الجمع" ولا علاقة له البتّة بهذه الآية، ذلك أنّ الخطاب هناك كان عن فرعون وجمعه للسحرة البعيدين عنه ومجيئهم إليه، أمّا هنا فسواء كان الخطاب على لسان فرعون أم السحرة فمسألة الجمع قد تحققت لأنّك إنّما تجمع الشيء المتفرق، وعملية الجمع قد تمّت، وبذلك تكون القراءة بتحقيق الهمزة أقرب

(١) ينظر: تفسير الماوردي: ٤١٢/٣، والتفسير البسيط للواحدي: ٤٥٤/١٤.

(٢) ينظر: الكشاف للزمخشري: ٩٢/٤، ومجمع البيان للطبرسي: ٢٧/٧، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: ٨٩٥.

(٣) ينظر: تفسير الطبري: ٢٠٤/٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٦٥/٣، والتفسير الكبير للرازي: ٨١/٢٢، وفتح القدير للشوكاني: ٣٧٤/٣.

للصواب من ناحية المعنى ذلك أنّ المقصود هو العزيمة والإحكام على السحر لا جمعه، كي يكون أبلغ في معارضة موسى عليه السلام، أمّا قوله تعالى ﴿صَفًّا﴾ فالظاهر –والله أعلم– أنّه حال لا مفعول به، بدليل ما قبله وهو الإجماع الذي يعني العزيمة والإحكام، فيتطلب ذلك لإضفاء الهيبة على كيدكم في عيون الرائين لكم وليزداد خوف معارضكم منكم وهو موسى عليه السلام تعالوا صفا واحدا مجتمعين، وهذا بدليل خوف موسى عليه السلام بادئ الأمر في قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾﴾.

وجاء فعل الأمر المتضمن في تركيبه جوابا من سورة طه الآية (٦٩) في قوله تعالى: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓا۟ ۖ إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ ۖ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ ﴿٦٩﴾﴾.

فمن الناحية التركيبية للآية فقد بدأ سبحانه وتعالى الخطاب لنبيه موسى عليه السلام بفعل أمر هو (ألقِ) وهو مبني على حذف آخره، وهذا طلب مخصوص موجه من الأعلى إلى الأدنى، وهذا الطلب ترتب عليه جواب، وهو كالشرط في حصول تلك النتيجة المعروضة في الآية الكريمة وهي قوله تعالى ﴿تَلْقَفْ﴾، ولهذه الآية عند المفسرين أقوال كثيرة وخلاف بين القراء حول قراءتها، لما فيها من تراكيب مختلفة ترتبت عليها معان مختلفة في تفسيرها، من ذلك قوله تعالى ﴿تَلْقَفْ﴾، فقراءة الجمهور بالجزم على أنّه جواب للطلب السابق عليه، أي كأنّه قال: "إنْ تلقها تلقفْ"، وقرأ ابن عامر بالرفع على الحال والاستئناف فكأنّه

قال: "ألقها تلقفه"[١]، فقوله تعالى ﴿تَلْقَفْ﴾ مجزوم؛ لأنّه واقع في جواب الطلب بإجماع القراء، وجواب الطلب مجزوم بإجماع النحاة على ذلك، إلّا أنّهم اختلفوا في جازمه، هل هو الطلب نفسه؟ ثمّ هل عمل فيه بلفظه أم بمعناه؟ أم أنّه بتقدير أداة جازمة له كي يتحقق شرط الجزم، ونرى أنّ هذا الخلاف لا طائل في معرفته، وأنّ البحث في هذا الموضوع سيدور حول حلقة مفرغة، ولن نصل فيه إلى نتيجة من شأنها أن تبيّن سبب وقوع جواب الطلب مجزوما، خلا أنّ العرب وكذلك القرآن جاء مستعملا هذا التركيب بالجزم.

ذلك أنّك لو قلت هل أنّ الطلب نفسه هو من أحدث الجزم في جوابه، سيرد على ذلك هل هو من جهة اللفظ عمل فيه أم من جهة المعنى، فإن كان من جهة اللفظ قيل هلّا كان للطلب نفسه أن يحدث الإعراب في نفسه قبل أن يحدثه في غيره، وسيردّ على ذلك أنّه على رأي البصريين فالكلام صائب من حيث أنّ الفعل مبني لا معرب، وعلى رأي الكوفيين فالكلام غير صحيح لأنّ الطلب عندهم معرب لا مبني، وإنْ كان من جهة المعنى كان صوابا من وجهة نظر الكوفيين وخطأ من وجهة نظر البصريين؛ لأنّ العامل المقدر كأنّه موجود في الأصل، وهذا العامل لا يمكن اظهاره لأنّه عامل معنوي، ثمّ إنْ قيل بل هو بتقدير شرط هو من أحدث الجزم في الفعل المضارع، فيقال حينئذ هل عمل فيه الطلب لتضمنه معنى الشرط أم لنيابته عنه، وكذلك الأمر سيطول وكأنّك تدور في حلقة مفرغة من النتيجة الحتمية في الوصول إلى قناعة حول الجازم لهذا الفعل، ونرى أنّ السبب في ذلك أساسه نظرية العامل النحوي سواء كان ظاهرا أم مقدرا، فعند

(١) ينظر: الحجة لأبي علي الفارسي: ٢٣٦/٥، ومشكل إعراب القرآن للقيسي: ٢٤/٢، والتفسير البسيط للواحدي: ٤٥٩/١٤، والكشاف للزمخشري: ٩٤/٤، والفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني: ٤٤٧/٣.

وضع القواعد النحوية في دراسة اللغة كانت عملية التقعيد ضرورية جدا، وعندما وضعت القواعد والأصول اصطدم النحاة بجملة من المخالفات للقواعد التي وضعوها ومنها "فعل الأمر" الذي هو في الأساس الفعل المضارع – من جهة اللفظ لا من جهة المعنى المتضمن –، وعومل هذا الفعل بخصوصية تختلف عن سابقاتها في أنّه في بعض حالاته يعامل معاملة الأسماء فيأخذ خواصّها في الإعراب وعدم البناء، ولكن إذا ما تخلى عنها أو تخلّت عنه لأي سبب كان عاد إلى خواصه الفعلية، لكنّ هذا الفعل في حقيقة الأمر ظاهر ومعنى لم يترك شبهه بالاسم، ففي قولك "اضرِبْ" فهذا الفعل من الناحية الدلالية ليس ماضيا بل هو فعل مستقبل وهذه هي حال الفعل المضارع، في أنّ المراد منه زمن الحال والاستقبال، وبالتالي فإنّه لم يتخلص من شبهه بالاسم، إلّا أنّ النحاة وضعوا في قواعدهم النحوية أنّ الشبه إنّما يتحقق بوجود أحرف المضارعة، وهذا خال منها، وعلى هذا الأساس نشأ الخلاف بين المدرستين.

هذا من جهة تركيب الجملة الانشائي، أمّا من جهة تركيب الجملة الخبري المتمثل في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾، فاختلفوا كذلك في قراءة ﴿كَيْدُ﴾ هل هو مرفوع على أنّه خبر "إنّ" أم هو منصوب على المفعولية، فذكر الفراء أنّ كلا الوجهين صواب، فعلى الوجه الأول يكون التقدير " إنّ الذي صنعوا كيد ساحر" على رفعه كونه خبر "إنّ" ونصبه يكون على أنّه مفعول لـ "صنعوا"(١)، وذكر الزجاج أنّه يجوز فيه الرفع والنصب، فالرفع على معنى "إنّ الذي صنعوه كيدُ ساحر" على خبر "إنّ" و"ما" اسم موصول في محل نصب اسمها، وبالنصب على أنّ " ما" كافة وهو منصوب بـ"صنعوا" كقولك " إنّما ضربت زيدا"، كما أنّ " إنّما" قرأت بـ "أنّما" على تقدير جار محذوف تقديره " تلقف ما صنعوا لأنّ ما

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٨٦/٢.

صنعوا كيد ساحر"[١]، وعلى هذا اتفق الطبري والنحاس والقيسي والعكبري والهمداني[٢]، واختار الواحدي والتبريزي والزمخشري وابن الشجري والرازي وأبو حيان قراءة الرفع كونها المشهورة بين القراءات ولم يعلقوا على قراءة النصب[٣]، والوجه عندنا ما اختاره الفرّاء في جواز الوجهين بالرفع والنصب ذلك أنّ الغرض الأساس في الإخبار هو التوكيد على أنّ ما صنع كيد ساحر سواء كان بـ "إنّ" أو "إنّما".

كما أنّ في قوله تعالى: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ﴾ ولم يأت التركيب بقوله (وألق عصاك) وجهين:

الأول: لما في لفظ اليمين من اليُمن والبركة، كما وأنّه جائز أن يكون تصغيرا لها، فيكون المعنى: لا تبال بكثرة حبالهم وعصيّهم وألق العويد الفرد الصغير الذي في يمينك فإنّه بقدرة الله يبتلعها على وحدته وكثرتها وصغره وعظمها.

والثاني: جائز أن يكون تعظيما لها أي لا تحفل بهذه الأجرام الكبيرة الكثيرة فإنّ في يمينك شيئا أقوى منها كلّها، وهذه على كثرتها أقل شيء وأنزل عندها، فألقها تتلقفها كلها بإذن الله[٤].

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٦٧/٣.

(٢) ينظر: تفسير الطبري: ٢٠٦/٥، وإعراب القرآن للنحاس: ٥٨٨، ومشكل إعراب القرآن للقيسي: ٢٤/٢، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: ٨٩٧، والفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني: ٤٤٨/٣.

(٣) ينظر: البسيط للواحدي: ٤٦٠/١٤، والملخص في إعراب القرآن للتبريزي: ٢٧٠، والكشاف للزمخشري: ٩٥/٤، وآمالي ابن الشجري: ٥٤٩/٢، والتفسير الكبير للرازي: ٨٤/٢٢، والبحر المحيط لأبي حيان: ٢٤٢/٦.

(٤) ينظر: الكشاف للزمخشري: ٩٤/٤-٩٥.

المطلب الثاني:

الفعل المضارع المقرون بـ(لا) الناهية

لقد ورد أسلوب النهي في قوله تعالى من سورة يوسف ﴿قَالَ يَٰبُنَيَّ لَا تَقۡصُصۡ رُءۡيَاكَ عَلَىٰٓ إِخۡوَتِكَ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيۡدًاۖ ٥﴾.

بدأ سبحانه وتعالى الآية بفعل طلبي وهو النهي، وطلب النهي يقتضي وجود أداة تدلّ عليه وهي "لا" الطلبية، و"لا" الطلبية من الحروف التي تقع على فعل الشاهد والغائب نحو قولك "لا يقمْ زيدٌ و لا تقمْ يا رجل" والفعل الذي يأتي بعدها حكمه أنْ يكون مجزوما بها(١)، وأنّها تخلص زمن الفعل الواقع بعدها للاستقبال(٢)، والأفعال الطلبية في اللغة يترتب على فعلها جوابا، وهذا الجواب مجزوم به – أي بفعل الطلب – لأنّه كالجزاء – أي متضمنا معنى الشرط – وفيه خلاف(٣)، فكل شيء كان جوابه بالفاء منصوبا كان بغير الفاء مجزوما وجواب الجزاء مجزوم(٤)، وصحة جزم جواب النهي تكون في صحة دخول "إنْ" الشرطية على الجملة دون أن تغير المعنى الأول المقصود قبل دخولها عليها نحو "لا تأتِ زيدا يكنْ خيرا لك" فتقول "إنْ لا تأتِ زيدا يكنْ خيرا لك" فالمعنى واحد، أمّا قولك "لا تدنُ من الأسد يأكلْك" فمحال وذلك إنْ أدخلت "إنْ" على الجملة تغير المعنى

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣/٨–٩، والمقتضب للمبرد: ٢/١٣٤، والتفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس: ٢٠، والجمل للزجاجي: ٢٠٧، ومعاني الحروف للرماني: ٨٣، والأزهية في علم الحروف للهروي: ١٤٩، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/٣٠٢، والتسهيل لابن مالك: ٢٣٥، ورصف المباني للمالقي: ٢٦٧–٢٦٨، والجنى الداني للمرادي: ٣٠٠.

(٢) ينظر: رصف المباني للمالقي: ٢٦٧–٢٦٨، والجنى الداني للمرادي: ٣٠٠.

(٣) ينظر: المقتضب للمبرد: ٢/١٣٥، والجمل للزجاجي: ٢١٠.

(٤) ينظر: الجمل للزجاجي: ٢١٠ .

وهذا محال فتقول "إنْ" لا تدنُ من الأسد يأكلْك" وعدم الدنو لا يكون سببا في الأكل بل يكون في الدنو نفسه(١)، أمّا الخلاف الذي وقع بين البصريين والكوفيين فيكون في كيفية دخول "إنْ" على الجملة، فاشترط أهل البصرة صحة دخول "إنْ" على الجملة دون حذف أداة النهي، وشرط دخولها هو عدم تغير المعنى الأول للجملة نحو "لا تعصِ الله يغفرْ لك" لأنّه يسوغ أن تقول "إنْ" لا تعصِ الله يغفرْ لك" ولا يجوز "لا تعصِ الله تندمْ" لأنّه لا يسوغ "إنْ لا تعصِ الله تندمْ"، واشترط أهل الكوفة صحة دخول "إنْ" بدل أداة النهي نحو قولك "لا تعصِ الله تندمْ" فتقول "إنْ تعصِ الله تندمْ" فهو جائز بجواز وقوع معنى الشرط في الجملة(٢).

وسبب بحثنا هذا في موضوع الجزم وجوابه أننا وجدنا كتب إعراب القرآن في إعراب هذه الآية وتحديدا في قوله تعالى (فيكيدوا) قد قالت فيه ما يوهم القارئ، فذكر النحاس أنّه جواب النهي بالفاء(٣)، وذكر الهمداني أنّه منصوب على جواب النهي(٤)، أمّا العكبري فذكر أنّه جواب للنهي(٥).

وذكر الأنصاري أنّه منصوب في جواب النهي(٦)، فأجمعوا أنّه منصوب في في جواب النهي والصواب أنّه منصوب بـ " أنْ" مضمرة وجوبا بسبب مجيء

---

(١) ينظر: المقتضب للمبرد: ١٣٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٧٤/٢، والتسهيل لابن مالك: ٢٣٢.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٣٠٩/٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ١٥٤٦/٣-١٥٤٧، ١٥٥١-١٥٥٢.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤٤٠.

(٤) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني: ٢٩/٣.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للعكبري: ٧٢٣.

(٦) ينظر: إعراب القرآن لزكريا الأنصاري: ٢١٨.

الفاء، لا على أنّه جواب للنهي[١]، صحيح أنّه واقع في جواب النهي، لكن النهي يقتضي عمل الجزم في جوابه لا النصب، وهو منصوب بإضمار " أنْ" بسبب مجيء الفاء، وفي هذه المسألة خلاف بين العلماء سنعرض له كي تكون الصورة واضحة من هذا الجانب .

يرى سيبويه أنّ ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار " أنْ" وما لم ينتصب فإنّه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه، فتقول " لا تأتيني فتحدثني" فهنا أنت لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول " لا تأتيني ولا تحدثني" فلما حوّلت المعنى عن ذلك تحول إلى الاسم، أي كأنّك قلت " لا يكون منك إتيان فحديث" فلما أردت ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم فأضمروا " أنْ" ولا يجوز لها أن تظهر[٢]، فالجواب بالفاء على ذلك يكون بمثابة معطوف على معنى الفعل لا على لفظه[٣]، ويرى المبرِّد أنّ الفاء من حروف العطف تعطف في الأفعال كما تعطف في الأسماء، فإنْ كان ما بعدها داخلا بما قبلها عطفت نحو: " أنا أزورُك فأحسنُ إليك"، أمّا إذا خالف ما بعدها ما قبلها لم يجز العطف فانتصب ما بعدها بـ"أنْ" مضمرة نحو " لا تقمْ فتضربْ زيدا" والضابط في وجه دخولها في جواب النهي، أنّ ما بعدها يكون مجزوما بالنهي أم منصوبا بـ" أنْ" مضمرة هو المعنى، فقولك " لا تقمْ فتضربْ زيدا" إذا أردت القول لا تقمْ ولا تضربْ زيدا" أمّا إذا أردت " إنْ قمت ضربته" فلا يجوز فيه إلّا النصب لأنّك لم

(١) ينظر: التفسير الكبير للرازي: ٩١/١٨، والبحر المحيط لأبي حيان: ٢٨١/٥.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٨/٣، والأصول لابن السراج: ١٨٠/٢–١٨٣.

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج: ١٥١/٢.

ترد النهي عن الضرب وإنّما النهي عن القيام، فلا يكون منك ضرب لزيد فيصير المعنى " لا يكن منك قيام فيكون منك ضرب لزيد[١].

ويرى النحّاس أنّ الفاء في جواب الطلب هي من الحروف التي تنصب الفعل المضارع فإذا جئت بالفاء نصبت نحو " لا تزرْ زيدا فتندَمَ" بالنصب وإذا نزعتها جزمت فتقول " لا تزرْ زيدا تندمْ" فهو مجزوم لأنّه جواب الطلب[٢] .

ويرى الفارسي أنّ من الأفعال المضارعة المنصوبة بحرف لا يجوز إظهاره هي المضارع الواقع بعد فاء الجواب وتأتي هذه الفاء في جواب أشياء، منها النهي نحو " لا تنقطع عنّا فنجفوَك" فما بعد الفاء سبب مما قبلها كأنّك قلت " إنْ انقطعت جفوتك"[٣] .

ويرى الزجاجي أنّ الجواب بالفاء منصوب في أشياء منها النهي نحو " لا تشتم عمرا فيسيءَ إليك" فإذا دخلت الفاء على فعل مستقبل وكان جوابا للنهي نصب على إضمار " أنْ"[٤]، ويرى أصحاب معاني الحروف أنّ الفعل ينصب بعد الفاء الجوابية بـ" أنْ" مضمرة في جواب النهي[٥].

(١) ينظر: المقتضب للمبرد: ٢/١٤–١٥.

(٢) ينظر: التفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس: ١٩–٢٠.

(٣) ينظر: الإيضاح لابي علي الفارسي: ٣١٢–٣١٣.

(٤) ينظر: الجمل للزجاجي: ١٨٥، وحروف المعاني للزجاجي: ٣٩.

(٥) ينظر: معاني الحروف للرماني: ٤٣، والأزهية في علم الحروف للهروي: ٢٤١، ورصف المباني للمالقي: ٣٧٩، والجنى الداني للمرادي: ٦٦.

وعلى هذا رأي الزمخشري والعكبري وابن مالك وابن هشام والأزهري[١]، وأضاف الأزهري قوله: وشرط النهي أن لا ينتقض بـ"إلّا" فلو انتقض وجب رفعه فتقول " لا تضربْ إلّا زيدا فيغضبُ"[٢]، أمّا الكيشي فقد وجدناه مرتبكا فتارة يقول بإضمار " أنْ" وتارة نصبه على الخلاف[٣]، ويرى الكفوي أنّ الفاء على أنواع منها السببية وتكون في جواب الطلب ومنها النهي فتدخل على جوابه فتنصبه[٤] .

فهذه هي أوجه الخلاف في تقدير عامل النصب بعد فاء السبب الواقعة في جواب الطلب، فهناك من قال بأنّ الفاء تعمل بنفسها وهو قول منسوب للجرمي وقد رُدَّ عليه بدليل أنّ الفاء لا يجوز لها عمل النصب، ذلك لأنّها لا تنفك عن معنى العطف والربط، ولا تختص، فهي تدخل على الاسم والفعل والحرف – والعطف بها ثابت لها – وما هذا سبيله يحتاج إلى إضمار، لاستحالة العطف هنا على اللفظ، فقولك " زرْني فأزورَك" لا يصح أن يكون " أزورَك" معطوفا على " زرني" ذلك لأنّ العطف يشرك بين شيئين فالأول " زرني" سبب للثاني " أزورك" والسبب والمسبب مختلفان فعند ذلك يعدل إلى العطف على المعنى ولا يتحقق ذلك إلا بإضمار " أنْ" وأنْ يقدّر الأول بمصدر أي " لتكن منك زيارة فزيارة مني"

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: ٣٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٢٩/٢، التسهيل لابن مالك: ٢٣١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ١٥٤٣/٣، وأوضح المسالك لابن هشام: ١٧٧/٤–١٧٨، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري: ٣٧٥/٢.

(٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري: ٣٧٦/٢.

(٣) ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي: ٤٥٤، ٤٩٤.

(٤) ينظر: الكليات للكفوي: ٦٧٨.

وبهذا يتبين ضعف قول الجرمي[١]، أمّا قول أهل الكوفة بأنّ ما بعد الفاء منصوب على الخلاف فهو قول ضعيف، لأنّ الخلاف لا ينصب، لأنّه لو كان له عمل النصب لقلت في نحو " ما قام زيدٌ بل عمرُ" قولك " ما قام زيدٌ بل عمرا" لمخالفة الثاني الأول[٢] .

أمّا السبب في تقدير " أنْ" بعد الفاء دون سائر أخواتها فهو كما يرى ابن الأنباري لثلاثة أوجه: الأول في أنّها الأصل في العمل، والثاني أنها ليس فيها معنى في نفسها بخلاف أخواتها، فلنقصان معناها كان تقديرها أولى، والثالث أنّها تدخل على الماضي والمستقبل ولا يوجد هذا في أخواتها، فإذا ما وجدت لها مزية على أخواتها كان تقدير الإضمار بها أولى من أخواتها[٣] .

هذا ما ذكره النحاة واللغويون في سبب نصب الفعل الواقع في جواب الطلب بعد فاء السبب، ونرى أنّ السبب في الخلاف الناشئ بين النحاة في هذه المسألة يعود إلى العامل – أي عامل النصب في الفعل– فلولا تقدير العوامل، سواء كانت لفظية ظاهرة أم مضمرة أو معنوية لما كان هناك خلاف البتة في مسائل النحو المتشعبة، وبدورنا يجب علينا أن نخضع أنفسنا في نهاية المطاف إلى نظرية العامل دون بحث أو تقصّ، ذلك أنّ البحث فيها يحتاج إلى دراسات عميقة تتناوله التناول الصحيح وليس موضعه هذه الدراسة، ولذا نرى أنّ ما ذُهب إليه ليس فيه جانب من الصواب.

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: ٣٨/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٤٧/٢، وأوضح المسالك لابن هشام: ١٧٨/٤ هامش رقم (١).

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٤٨/٢، وأوضح المسالك لابن هشام: ١٧٨/٤ هامش رقم (١).

(٣) ينظر: أسرار العربية لابن الأنباري: ٣٣٢.

وليس بمقدورنا أن نرجّح رأيا على آخر، وذلك لأنّها جميعا متداخلة مع بعضها، وسنناقش هذه الآراء نقاشا علميا لغويا دقيقا، فرأي أهل البصرة تقدير " أنْ" بعد الفاء وتكون هي الناصبة للفعل الذي يليها، ولكن لا يمكن إظهارها، والسبب الرئيس في تقديرها هو الخلاف بين الفعل الذي يلي الفاء والفعل الطلبي قبلها، فأساس تقدير " أنْ" بعد الفاء وتكون ناصبة للفعل الذي يليها هو الخلاف بين الفعلين، ومن ثمَّ يعامل معاملة الاسم في تقدير مصدر يحل محل الفعل الأول، وعلى هذا فرأي الكوفيين في هذه المسألة يلازمه جانب الصواب، ذلك أنّ التقدير عندهم في تقدير عامل النصب هو الخلاف نفسه بين الفعلين.

وليس صحيحا ما ذهب إليه ابن عصفور في تغليطه لرأي الكوفيين، لأنّ ما قدّره في الكلام لا يصلح أساسا للمقارنة بجملة الطلب، عندما قال لو كان الخلاف ناصبا لقلنا " ما قام زيدٌ بل عمرا" – ونحن نتفق معه في عدم تقدير الخلاف ناصبا للفعل– فهذا المثال لا يمكن القياس عليه في ذلك، لأنّ الكوفيين إنّما اشترطوا الخلاف حسب ما نُقل عنهم في الطلب وجوابه لا في غيره، ثُمَّ إنّ ما في جملة " ما قام زيدٌ بل عمرُ" هو عطف حقيقي ولا خلاف فيه بين الأفعال، إذ أنّ تقدير الكلام هو " ما قام زيدٌ بل قام عمرٌ" فليس في الفعلين أيّ خلاف، فهو واحد، غير أنّ الأول منفي والثاني مثبت بسبب حرف العطف " بل"، أمّا الحاصل في جملة الطلب وجوابه هو أمر آخر تماما فنحو قولك " لا تعص الله فتندَم" فالفاء هنا غير " بل" في المثال السابق، إذ إنّ الفاء هنا ليست حرف عطف بل جاءت أصلا لبيان سبب حاصل وقوعه شرط وقوع ما قبلها، فهي سببية لا عطف، وإنْ كان ثبوت العطف لها واجبا، يوجب عملها فيه لا في غيره كما ادّعى ابن عصفور، والنحاة من قبله ومن جاء بعده، فعمل الحرف عملا

مختصا به لا ينفي أن يعمل عملا غيره والأمثلة على ذلك كثيرة جدا في الأدوات النحوية، فعلى سبيل المثال الأداة " لا" فهي تارة للنفي وتارة للطلب وتارة أخرى للعطف، فأي صفة تثبت لها؟ عمل النهي، أم النفي، أم العطف؟ وكذلك الأداة " ما" فهي تارة اسم، وتارة حرف، فأيهما تثبته لها الحرفية أم الاسمية؟ وكذلك هي على أنواع نافية، وهي حرف، واسم استفهام، واسم موصول، فأي هذه الأعمال والصفات تثبت لها؟ فإنْ صح ما ذكرناه من باب القياس على النظير ثبت فساد ما ذهبوا إليه سواء في تقدير الخلاف بين الفعلين، هو الناصب، وهو رأي الكوفيين أم رأي أهل البصرة الغريب بعض الشيء في تقدير عامل لا يمكن إظهاره، وأي شيء أغرب من تقدير عمل لشيء لا يجوز إظهاره، ذلك لأنّه لو كان العمل له في حقيقة الأمر لظهر على أقل تقدير، عندما تقدّر وجوده في الجملة، إلّا أنّ هذا لا يمكن، والسبب في عدم ظهوره واضح وجلي لمن يقدّره، فأي شخص سيحاول تقديره في الجملة سيجد صعوبة في نطقه وركاكة في الجملة نحو " لا تعص الله فأنْ تندمَ" فأي شخص يقول بهذا القول يشعر بركاكة أصابت الجملة، كما نجد فيها صعوبة في النطق فيما لو قارنتها بأصلها وهو " لا تعص الله فتندمَ"، وعلى ذلك نقول بفساد الوجهين، والراجح عندنا هو قول الجرمي الذي يرى أنّ الفاء هي من عمل النصب في الفعل الذي يليها لا غيرها، أي لا تقدير عامل لا يمكن إظهاره وهو " أنْ"، ولا تقدير الخلاف بأنّه عامل للنصب، على قياس أنّ غيرها من الأدوات والحروف يعمل في غيره الرفع والنصب والجرّ والجزم، فما هو المانع من أنْ تعمل الفاء النصب في الفعل الذي يليها، والضابط الذي يحكمها في عملها النصب أو الرفع أو العطف هو المعنى، والسبب في رجحان أنّ الفاء هي من عمل النصب لا غيرها هو أنّك لو حذفت الفاء جزمت

الفعل، فتقول " لا تكسلْ تنجحْ" على رأي البصريين و " لاتعص الله تندمْ" على رأي الكوفيين، فلما دخلت الفاء نصبت تقول " لا تكسلْ فتنجحَ" و" لا تعص الله فتندمَ" إذن هي من أحدث النصب في الفعل لا غيرها .

هذا من جانب نصب الفعل، أمّا من جانب تعدية الفعل ولزومه، فالفعل " كاد" هو من الأفعال المتعدية واللازمة، وقد جاء في الآية الكريمة متعديا بحرف الجرّ اللام، وهذه اللام في العربية على نوعين تكون مفتوحة لا عمل لها سوى التوكيد فيما دخلت عليه نحو "إنّ زيدا لقائمٌ"(١)، وتكون مكسورة وهي العاملة الجرّ في الأسماء والجزم في الأفعال(٢)، والمعنيّ بالدراسة هنا هي المكسورة العاملة الجرّ في الأسماء؛ لأنها دخلت على ضمير والضمائر من الأسماء، أمّا سبب مجيئها مفتوحة لا مكسورة فهذا هو حالها – أي الفتح – عند اتصالها بالضمائر(٣)، ولاستعمالها أغراض عديدة منها ما هو للتعدية، والاختصاص، والملك، والصيرورة، والاستحقاق، وغيرها من الأغراض(٤)، فمن الجانب الدلالي لمعنى اللام في التعدية عند أهل التفسير قال بعضهم بأنها زائدة لتوكيد الفعل، وذلك لأنّ الفعل يتعدى بنفسه(٥)، وقيل لإفادة معنى الكيد مع إفادة معنى الفعل

(١) ينظر: معاني الحروف للرماني: ٥١.

(٢) ينظر: معاني الحروف للرماني: ٥٥، والجنى الداني للمرادي: ٩٥.

(٣) ينظر: معاني الحروف للرماني: ٥٥.

(٤) ينظر: معاني الحروف للرماني: ٥٥–٥٦، والجنى الداني للمرادي: ٩٦–٩٩.

(٥) ينظر: التفسير الكبير للرازي: ٩١/١٨، وإعراب القرآن للعكبري: ٧٢٣، والفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني: ٢٩/٣، والبحر المحيط لأبي حيان: ٢٨١/٥.

المضمن فيكون آكد وأبلغ في التخويف أي " فيحتالوا لك[١]، وقيل لماذا لم يقل سبحانه وتعالى: " يكيدوك" كما في " كيدوني" وقال: " يكيدوا لك" فقيل هذه اللام تأكيد للصلة كقوله: " للرؤيا تعبرون" وكقولك: " شكرتك وشكرت لك" وقيل هي من صلة الكيد على معنى " فيكيدوا كيدا لك" وهذا يدلّ على أنّه كان لهم علم بتعبير الرؤيا وإلا لم يعلموا من هذه الرؤيا ما يوجب حقدا وغضبا[٢] .

هذا ما ذكره أغلب المفسرين لكتاب الله تعالى في تفسير الآية المذكورة، ونرى أنّ هذه الآية تحتمل تفسيرا آخر غير ما قيل، ومن وجهة نظرنا يكون هذا التفسير أقرب للواقع منه فيما ذُكر في جملة التفاسير لهذه الآية، فالسبب وراء تعدية الفعل " كاد" باللام بدل الباء هو لإفادة الملك والاستحقاق – أي أنّ هذا الكيد واقع لا محالة – في الكيد لأجل يوسف لا عليه فالتعدية بالباء تفيد وقوع الفعل على الشخص، أما التعدية باللام فتفيد وقوع الفعل لأجل الشخص بغض النظر عن معنى الفعل سواء كان في الخير أم في الشرّ، وهكذا فإنّ ما سيقوم به أخوة يوسف من كيد سيكون في صالح يوسف لا عليه، وهذا ما تدلّ عليه اللام وهو غير دلالتها فيما لو كانت بالباء فإنّها ستكون على يوسف لا له، وهذا المعنى الدلالي لهذه الآية يمكن أن يستنبط عن طريق مجموعة من المعاني التي ذكرها المفسرون، فعندما قالوا بأنّ يعقوب (عليه السلام) عالم بتفسير الرؤيا فكيف به وهو نبي يوحى إليه فبالتالي سيكون يعقوب (عليه السلام) عالما بما أوحي إليه

(١) ينظر: تفسير القرآن للسمعاني: ٨/٣، والملخص في إعراب القرآن للتبريزي: ٣٣، والكشاف للزمخشري: ٢٥٥/٣، والتفسير الكبير للرازي: ٩١/١٨، والفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني: ٢٩/٣، والبحر المحيط لأبي حيان: ٢٨١/٥، فتح القدير للشوكاني: ٥/٣.

(٢) ينظر: التفسير الكبير للرازي: ٩١/١٨، ومجمع البيان للطبرسي: ٢٧٩/٥.

في تعبير هذه الرؤيا أنّها ستكون في صالح ابنه لا عليه وأنّ الله سبحانه وتعالى سيظهر ذلك لا محالة، فخاف عليه من حسد أخوته فيما فضلّه الله عليهم، لأنّهم عالمون بتعبير الرؤى، فطلب منه عدم قصّ رؤياه على أخوته ليس مما يخافه على يوسف من الكيد، وإنّما خوفه على أبنائه الذين سيرتكبون إثما في حق يوسف؛ لأنّه يعلم أنّ ما سيقوم به أبناؤه في حقّ يوسف، سيعود على يوسف بالخير لا الشرّ، فأراد بطلبه من يوسف أن لا يتحمل أخوته ذنبا يترتب عليه عقابهم من الله سبحانه وتعالى، ومن ثمَّ حصول مشيئة الله في نبوة يوسف (عليه السلام) دون مشقّة وتعب، ودون بعد يوسف عنه هذه الفترة الطويلة، لا سيما أنّه متعلق بيوسف تعلقا شديدا ويحبّه حبّا كبيرا، فعلم بذلك أنّه إنْ قصّها عليهم سيبعده الله عنه، لاختبار من الله سبحانه في قدرة نبيّه على تحمّل البعد عمّن يحب، وفي هذا دلالة أخرى أراد سبحانه وتعالى أن يوصلها للبشرية جمعاء، وهي إنْ كان البشر المخلوق يحزن ويقاسي الآلام من أجل فراق من يحب، فكيف بالخالق الذي خلقك ويحبك وأنت بعيد عنه[١] .

أما " كيدا" فهو مفعول مطلق، وفائدته هي توكيد فعل الكيد، أي أنّ الكيد المراد لك سيقع لا محالة نتيجة قصّك رؤياك عليهم .

(١) ينظر: درج الدرر لعبد القاهر الجرجاني: ٩٩١/٣، وروح المعاني للآلوسي: ١٨١/١٢، وتفسير الشعراوي: ٦٨٥٤/١١.

بسم الله الرحمن الرحيم

الخاتمة

نحمد الله تعالى حمد الشاكرين، على عظيم نعمائه، وجميل عطائه، الذي جعل بعد الشدة فرجا، ومن الهمّ والضيق مخرجا، الذي أعاننا على إتمام هذا البحث .

لقد تناولنا في هذا البحث التركيب الطلبي في آيات الكيد في القرآن الكريم، وبعد العرض والدراسة ومناقشة الآراء توصل البحث إلى عدة نتائج على النحو الآتي:

١. إنّ للتركيب اللغوي علاقة متلازمة مع الدلالة، فلا يمكن الفصل في الدراسة فيما بين التركيب ومدلوله، كما أنّ للسياق الذي ورد فيه التركيب علاقة مهمة، تستوضح عن طريقه الغاية من التركيب الذي جاء في سياق ما ليعبر عن حالة ما أرادها المتكلم، وذلك لأنّ التركيب لا يمكن عزله عن السياق الذي ورد فيه، وبذلك تتكون مجموعة من المفاهيم التي لابدّ للدارس من ايضاحها، ومفادها أنّ دراسة أيّ تركيب تعتمد على جوهرين هامين هما النص الذي ورد فيه، والظروف المحيطة بذلك النص الذي ورد فيه التركيب.

٢. إنّ السبب الداعي لحذف ياء المتكلم هو وجود "نون الوقاية" لا الوقف أو رعاية الفاصلة أو طلبا للخفة، إذْ يسهل حذف الياء بعد نون الوقاية، فنون الوقاية دليل على وجود الياء وإن حذفت، وعليه فالكسرة الموجودة قبل ياء المتكلم المحذوفة إنّما هي الجزء المتبقي بعد تقصير حرف المدّ الياء لا حركة الكسرة.

٣. إنّ إثبات الياء في سورة هود في قوله تعالى ﴿فَكِيدُونِ﴾ له دلالة غير دلالة حذفها في سورة الأعراف ﴿كِيدُونِ﴾، فحذفها يفيدد الاستمرار في التحدي ليس فقط زمن نزول الآية أو الحديث الذي دار بين النبي ﷺ وبين المشركين بالله وإنّما على مرّ العصور والأزمان، أمّا إثباتها فأفاد التحدي السريع الآن وليس غير الآن، فأتوني بكيد سريع إنْ كان لآلهتكم كيد كما تدّعون بأنّها أصابتني بالسوء، فادعوهم علي الآن كلّهم وكذلك أنتم، فاجتمعوا مع آلهتكم على الكيد بي، وهذا بيان في قوة التحدي الذي دار بين النبي هود عليه السلام وبين قومه، كي يتبينوا كذب ادعائهم بأنّ آلهتهم قد مسّته بالسوء.

٤. إنّ دراسة التركيب تفيد في ربط القاعدة النحوية بالمعنى التفسيري للآية، وبعد ذلك يتم الخروج بالنص بفهم دقيق تستطيع عن طريقه استنباط الأحكام الفقهية، ففهم التركيب وتحليله إعرابيا يؤدي إلى بيان وجوه الإعجاز البلاغي والتركيبي الموجود في القرآن الكريم، وعليه فإنّ المعاني التفسيرية هي عبارة عن تآلف مجموعة من الألفاظ، وأنّ الذي يُحدِث هذه الألفة والانسجام والترابط بين الألفاظ لأداء المعاني المراد إيصالها إلى ذهن المتلقي هو علم النحو، الذي يعدّ الرابط والموجه لمعاني التراكيب وفق القواعد والأحكام.

٥. إنّ جواب الطلب الواقع بعد (فاء السبب) منصوب بالفاء لا بغيرها، أي لا تقدير عامل لا يمكن إظهاره وهو "أنْ"، على رأي البصريين، ولا تقدير الخلاف بأنّه عامل للنصب، على رأي الكوفيين.

٦. من الضروري في تفسير أي آية من آيات القرآن الكريم أن ينظر إلى تركيب الآية المتكون من أفعال أو أسماء وحروف كون لها معان دلالية تؤدي إلى تغيّر معنى الآية، كما أنّه من الضروري النظر إلى ما قبل وما بعد الآية المراد دراستها وتفسيرها؛ لكون الآية جزءا من نص لا يمكن عزلها عن نصها، وتفسيرها ودراستها على حدة.

المصادر والمراجع

١. أسرار العربية: أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبو سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، سوريا، د. ط، د. ت.

٢. الإرشاد إلى علم الإعراب: محمد بن أحمد بن عبداللطيف القرشي الكيشي (ت ٦٩٥هـ)، بتحقيق ودراسة عبدالله علي الحسيني البركاتي ومحسن سالم العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣. الأُزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهَرَوي (ت ٤١٥هـ)، تحقيق عبدالمعين الملوحي، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٤. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين بن عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط٢، ١٣٦٠هـ-١٩٤٠م.

٥. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج البغدادي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٦. إعراب القرآن: أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجّاج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب، القاهرة، مصر، د. ط، د.ت.

٧. إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ)، باعتناء خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٨. إعراب القرآن: زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٩. أمالي ابن الشّجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني، مصر، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٠. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د. ط، د. ت.

١١. الإيضاح: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

١٢. البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، مصر، د. ط، د. ت.

١٣. التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبدالله بن حسين العُكبري (ت ٦١٦هـ، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى الباب الحلبي وشركاه، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

١٤.تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجيّاني (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، مصر، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

١٥.تلقين المتعلم من النحو: ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)، بتحقيق ودراسة محمد سلامة الله محمد هداية الله، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية، بجامعة أم القرى، بالمملكة العربية السعودية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٦.التفاحة في النحو: أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.

١٧.تفسير البحر المحيط: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

١٨.التفسير البسيط: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق محمد بن صالح بن عبدالله الفوزان، قامت بنشره جامعة الامام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٠هـ-٢٠١٠م.

١٩.تفسير التحرير والتنوير: محمد الطاهر ابن عاشور، دار السداد التونسية للنشر، تونس، ١٤٠٣هـ-١٩٨٤م.

٢٠.تفسير الشعراوي: محمد متولي الشعراوي (ت ١٤١٨هـ)، مراجعة د. أحمد عمر هاشم، دار أخبار اليوم، القاهرة، مصر، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٢١.تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق بشار عوّاد معروف وعصام فارس الحرستاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٢٢.التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: محمد الرازي فخر الدين بن ضياء الدين عمر (ت ٦٠٤هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٢٣.تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جارالله محمد بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٢٤.تفسير القرآن: أبو المظفر منصور بن محمد بن عبدالجبار السمعاني (ت ٤٨٩هـ)، تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن، الرياض، السعودية، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٢٥.الجمل في النحو: أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجّاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٦.الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المُرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٢٧.الحجة للقرّاء السبعة: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٨.حروف المعاني: أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠)، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٩.درج الدرر في تفسير الآيات والسور: أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق وليد بن أحمد بن صالح الحسين وإياد عبداللطيف القيسي، مجلة الحكمة، بريطانيا، مانشستر، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٣٠.دلالات التراكيب دراسة بلاغية: محمد محمد أبو موسى، دار التضامن، القاهرة، مصر، ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

٣١.رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبدالنور المالقي (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

٣٢.روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي (ت ١٢٧٠هـ)، تصحيح محمود شكري الآلوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د. ط، د.ت.

٣٣.سرّ صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
٣٤.شرح التسهيل: ابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، مصر، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٣٥.شرح التصريح على التوضيح والتصريح بمضمون التوضيح في النحو على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام: خالد بن عبدالله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٣٦.شرح جمل الزّجّاجي: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تقديم فوّاز الشعّار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٣٧.شرح الرّضي على كافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، عمل يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاز يونس، بنغازي، ليبيا، ط٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
٣٨. شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجيّاني (ت ٦٧٢م)، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٣٩.شرح المفصّل للزمخشري: أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ)، تقديم د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٤٠.الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني (ت ٧٤٩هـ)، تصحيح سيد بن علي المرصفي، مطبعة المقتطف، مصر، ١٣٣٣هـ-١٩١٤م.

٤١.فتح القدير: محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الصنعاني الشوكاني (ت ١١٧٣هـ)، دار النوادر، الرياض، السعودية، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٤٢.الفريد في إعراب القرآن المجيد: حسين بن أبي العز الهمداني (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة، الدوحة-قطر، د. ط، د.ت.

٤٣.في النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

٤٤.الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٤٥.اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبدالله بن الحسين العُكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٤٦.مجمع البيان في تفسير القرآن: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ)، دار العلوم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٤٧.مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٢٧هـ)، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٤٨.معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٤٩.معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٥٠.معاني القرآن الكريم، أبو جعفر النّحّاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق محمد علي الصابوني، مركز إحياء التراث العربي بجامعة أمّ القرى، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٥١.معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزّجّاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٥٢.المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٥٣.الملخص في إعراب القرآن: أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق يحيى مراد، د. ط، د.ت.

٥٤.النُّكت والعُيون تفسير الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري (ت ٤٥٠هـ)، بتعليق السيد بن عبدالمقصود بن عبدالرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. ط، د.ت.